حَوْلِيَّةُ سِمِنَارِ التَّارِيخِ الإِسْلَامِيِّ وَالْوَسِيط

٩

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. أيمن فؤاد سيد

الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج علي

حَوْلِيَّةُ سِمِنَارِ التَّارِيخِ الإِسْلَامِيِّ وَالْوَسِيط

مجلة سنوية محكمة تعنى بالتاريخ الإسلامي والوسيط
يصدرها سمنار التاريخ الإسلامي والوسيط
بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية

كل الحقوق محفوظة
للهيئة المصرية العامة للكتاب

الترقيم المطبوع
2735-3923

رقم الإيداع بدار الكتب
2013/18750

الترقيم الإلكتروني
2735-4725

موقع المجلة على بنك المعرفة:
hsew.journals.ekb.eg

٢٠٢١م

قطعة ٤ بلوك ٧ – المنطقة التاسعة – شارع د. رؤوف عباس- مدينة نصر – القاهرة
تليفون: ٠١١٢٧٣٨١٩١٢ – ٢٧٤٢٨٢٩١ – ٢٧٤٢٨٢٩٦ – فاكس ٢٤٧٢٨٢٩٨

Email: Seehist1945@yahoo.com

الهيئة المصرية العامة للكتاب

حَوْلِيَّةُ سِمِنَارِ
التَّاريخِ الإسلاميَّ والوسيط

مَجلة عِلميَّة مُحَكَّمة

تُصْدرها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

المراسلات : الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد سيد

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

eegyptian.historical2021@gmail.com

العدد التاسع

القاهرة

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

رئيس مجلس الإدارة أ.د. أيمن فؤاد سيد

هيئة التحرير

رئيس التحرير: أ.د. حسين سيد عبدالله مراد

مديـر التحرير: د. محمد فوزي رحيل

أ.د. صلاح الدين علي عاشور

أ.د. عبير زكـريا سليـمان

أ.د. نهلـة أنيس مصطفى

د. عبدالناصر إبراهيم عبدالحكم

الهيئة الاستشارية الدولية

أ.د. إبراهيم عبدالمنعم سلامة (مصر)

أ.د. اسحق تاوضروس عبيد (مصر)

أ.د. حاتم عبدالرحمن الطحاوي (مصر)

أ.د. عبدالقادر بوباية (الجزائر)

أ.د. عبدالله بن سعيد الغامدي(السعودية)

أ.د. عبدالهادي ناصر العجمي (الكويت)

أ.د. عفاف سيد صبرة (مصر)

أ.د. فتحي عبدالفتاح أبو سيف (مصر)

ا.د. قاسم حسن السامرائي (العراق)

ا.د. لطفي بن ميلاد (تونس)

أ.د. محمد أحمد بديوي (مصر)

أ.د. محمد عيسي الحريري (مصر)

أ.د. محمد الناصر صديقي (تونس)

Prof. Dr. Albrecht Fuess (Germany)

Prof. Dr. Sylvie Denoix (France)

Prof. Dr. Tetsuya Ohtoshi (Japan)

المحرر الفني أ. ياسر السيد عبدالعزيز

الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجمعية أو السمنار أو الناشر

شروط النشر بالحولية

- ترحب الحولية بنشر البحوث العلمية المبتكرة في التاريخ الإسلامي والوسيط باللغتين العربية والإنجليزية.
- يفضل أن يكون البحث في حدود ٣٥ صفحة، بما في ذلك الحواشي اللازمة والملاحق وقائمة المصادر والمراجع.
- ترسل البحوث على موقع الحولية على بنك المعرفة ولن يلتفت إلى الأبحاث التي ترسل عن طريق آخر.
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة (CV)، وملخصًا للبحث باللغة العربية ولغة أجنبية في حدود (١٥٠) كلمة لكل منهما والكلمات المفتاحية.
- يقدم الباحث إقرارًا كتابيًّا بأن البحث لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها، وعدم الدفع به إلى النشر في جهات أخرى بعد موافقة الحولية على نشره.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم البيانية بأصولها الصالحة للطباعة، وفي حال رغبة الباحث نشرها ملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- تتمتع الحولية بحق الملكية الفكرية للبحوث التي تنشرها، ويمكن للباحث إعادة نشر بحثه في جهة أخرى بعد مرور خمس سنوات على النشر بالحولية، وبموجب أذن كتابي من رئيس تحرير الحولية.

- لا تقبل الحولية البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.
- توضع الهوامش مرتبة بطريقة متسلسلة في أسفل البحث.
- تخضع البحوث قبل النشر للتحكيم العلمي على نحو سري (معمي).
- يتم تقويم البحث وفقًا للعناصر التالية:
  - أن يكون البحث مبتكرًا، ومضمونه متكامل علميًّا.
  - وضوح المنهج، وملائمته لموضوع البحث.
  - رعاية الإخراج العلمي وتوزيع عناصر البحث.
  - سلامة اللغة ووضوح الصياغات والعبارات.
  - كفاءة المراجع وصحة التوثيق، وسلامة الهوامش، ودقة استخدام المصادر والمراجع.
- البحوث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها تعاد إلى أصحابها لإجرائها، حتى وإن كانت طفيفة، وفي حال ما إذا رأت الحولية عدم نشر البحث، تخطر صاحبه بالاعتذار عن عدم النشر مع بيان الأسباب.

مُقَدِّمَة

يسعد أسرة تحرير حولية سمنار التاريخ الإسلامي والوسيط بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، أن تقدم للمتخصصين فى الدراسات التاريخية وكافة القراء العدد التاسع من الحولية؛ والذي يصدر في جزئين، وقد شارك فى إعداده مجموعة من المؤرخين والباحثين على اختلاف أجيالهم من المتخصصين فى التاريخ الإسلامى والوسيط .

وكما تفتح الحولية صفحاتها لبحوث الأساتذة، فإنها تفتح صفحاتها أيضًا لشباب الباحثين المستوفين للشروط العلمية للنشر .

ويتضمن هذا العدد والذى يصدر فى مجلدين اثنى عشر بحثًا، عالجت موضوعات شتى فى التاريخ الإسلامى والوسيط منها خمسة أبحاث فى التاريخ الوسيط فى العصر البيزنطى.

وسبقه بحوث فى التاريخ الإسلامى؛ منها ثلاثة فى المشرق الإسلامى، ومثلها فى المغرب الإسلامى، والبحث السابع عالج موضوعًا مهمًّا فى التاريخ الإسلامى لأفريقيا جنوب الصحراء والتى تسمى السودان الغربي وتشمل غرب أفريقيا حاليًّا .

وتأمل هيئة تحرير الحولية بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية أن يحوز هذين المجلدين مع العدد التاسع على قبول المهتمين بالدراسات التاريخية . ونشكر كل الزملاء الذين شاركوا ببحوث جادة فى هذا العدد.

ونأمل أيضًا أن يوافينا الباحثون بأبحاثهم الجادة للنشر فى الأعداد القادمة للحولية حتى تستمر فى أداء رسالتها فى خدمة البحث العلمي والدراسات التاريخية.

واللهُ ثم الوطن العزيز من وراء القصد،،،

المشرف على السيمنار

ورئيس التحرير

أ.د. حسين سيد عبد الله مراد

مقرر السيمنار

ومدير التحرير

د. محمد فوزى رحيل

المحتويات

العدد التاسع - الجزء الأول

١- المقاومة الشعبية في القسطنطينية ضد الهون عـــام ٥٥٨- ٥٥٩م ١١-٧٢
أ.د. وديع فتحى عبد الله

٢- الوسيط الديني «الرهبان» بين حاجة المجتمع وتطلعات السلطة الإمبراطورية خلال العصر البيزنطي الباكر ..... ٧٣ - ١٥٦
د. مصطفى محمود محمد محمد

٣- الأميرة الكارولنجية دودا Dhuoda (٨٠٣-٨٤٤م.) دوقة سبتمانيا Septimania، من خلال مصنفها: "الكُتيب "*Liber Manualis* ..... ١٥٧ - ٢٠٠
د. عمر عبد المنعم إمام إبراهيم

٤- غارات النورمان على وادى نهر السين والسوم خلال حكم الملك شارل الأصلع (٨٥٦-٨٦٦م) ..... ٢٠١ - ٢٥٠
د. جمال فاروق الوكيل

٥- شيطان الإناث غيللو من منظور المعتقدات الشعبية في الإمبراطورية البيزنطية ..... ٢٥١ - ٢٩٨
د. محمد عبدالشافى محمد محمود المغربى

٦- المؤرخ محمد بن أحمد النسوي (ت: ٦٤٧هـ/١٢٤٩م) ورسالته: نفثة المصدور في فتور زمان الصدور وزمان صدور الفتور ..... ٢٩٩ - ٤١٢
د. وائل أحمد إبراهيم طوبار

٧- الأسرة فى السودان الغربى عصر مملكتى مالى وصنغى (٦٣٦- ١٠٠٠هـ/١٢٣٦- ١٥٩١م) ..... ٤١٣ - ٤٦٤
د. إبراهيم رجب محمود عبدالمجيد

المحتويات

العدد التاسع - الجزء الثاني

٨- المخزن في معيار الونشريسي ٤٦٥-٤٨٠

أ.د. ناريمان عبد الكريم أحمد

٩- **التعليم فى عصرى الرستميين والأغالبة «دراسة مقارنة» (١٦٠-٢٩٦هـ /٧٧٧-٩٠٨م)** ..... ٤٨١ - ٥٢٨

د. محمد على محمد عبدالرحمن

١٠- أسواق سجستان وحواضرها في العصر الصفاري (٢٥٣-٢٩٨هـ/ ٨٦٧-٩١٠م) ..... ٥٢٩ - ٦٢٤

د. محمد زين العابدين محمد مريكب

١١- **المقابر الإسلامية ومجتمع إفريقية (من ق٢هـ/٨م إلى ق٥هـ/١١م)** ..... ٦٢٥ - ٧٨٢

د. كريمة عبدالرؤوف محمد رحيم الدومى

١٢- **حرفة الخياطة في العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ/٧٥٠-١٢٥٨م)** ..... ٧٨٣ - ٨٢٠

د. عبد الحميد جمال الفراني

حَوْلِيَّةُ سِمِنَارِ التَّارِيخِ الإِسْلَامِيَّ وَالْوَسِيط ٩ (٢٠٢١) جـ٢، ٤٦٥ – ٤٨٠

المخـزن
في معيار الونشريسي

أ.د. نريمان عبد الكريم أحمد[١]

الملخص:

تعتبر النوازل الفقهية المغربية مصدرا خصبا لاستخلاص الكثير عن العصر الذي كتبت فيه، لاسيما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. في البداية لابد من الحديث عن كلمة (المخزن) من حيث المعنى والنشأة والدلالة. أما عن موضوع البحث الذي نحن بصدده، وهو "المخزن، فإذا كانت الكلمة ترتبط في معناها بالمكان الذي تخزن فيه الأموال، أو صندوق الحديد الذي يحمل الأموال المرسلة إلى الخلافة. فالدلالة لا يمكن فهمها إلا من خلال النصوص الواردة في النوازل التي تتعلق بالنشأة التي كانت مع الأدارسة أما التعرف على المخزن بشكل أكثر وضوحا فكان مع الموحدين، وأصبحت أجهزة الدولة تمثل هذا المخزن حتى وجدنا بعض الوظائف والألقاب ارتبطت باسمه كما أننا نستطيع أن نقف على الهيكل الذي يتكون منه المخزن الذي وجد بالولايات الخاضعة لسيطرة الموحدين. لذلك يمكن أن يقال إن

(١) أستاذ التاريخ الإسلامي، كلية الآداب – جامعة المنوفية.

المصطلح المخزن يعني الحكومة. كذلك نستطيع أن نتعرف على رأي الرعية في المخزن، فيما قدموه من نوازل، وما شمله من فساد بسبب الرشوة.

Abstract

Moroccan jurisprudential issues are a fertile source for extracting a lot of about in which they were written especially in economic and social aspects. We have indicated its important in previous researches. At the beginning we have to talk about the ward "Makhzan "in term of meaning, origin and significance.

The topic of research that we are dealing with, it is Makhzan. If the word is related in meaning to the place in which the money is stored or iron box that carries the money sent to the Caliphate.

This significance can not understood except through the relate to the origin which was with Idrisids, as for the identification of the Makhzan more clearly, it was with the Almohads and state apparatus became this Makhzan ,even some jobs and titles related to it.We can also stand on the structure that comprises the Makhzan , which was found in the states under Almohads.So it may be said that the term makhzan meaning the government.We can also recognize the opinion of people in makhzan with the calamities they presented and the corruption they included.

تعتبر النوازل الفقهية المغربية مصدرا خصبا لاستخلاص الكثير عن العصر الذي كتبت فيه، لاسيما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ولقد نوهنا لأهميتها وخصوصيتها بشيء من التفصيل في بحوث سابقة.[٢]

(٢) انظر، نريمان عبد الكريم أحمد، بيوع ابن سهل الأندلسي، فصلة من المجلة التاريخية المصرية ج٤٥، ٢٠٠٧، الخلع بين الفقه والتاريخ، رؤية، ٢٠٠٨.

أما عن موضوع البحث الذي نحن بصدده، وهو "المخزن في معيار الونشريسي"، ففي البداية لابد من الحديث عن كلمة (المخزن) من حيث المعنى والنشأة والدلالة، فإذا كانت الكلمة ترتبط في معناها بالمكان الذي تخزن فيه الأموال، أو صندوق الحديد الذي يحمل الأموال المرسلة إلى الخلافة[٣]، فالدلالة لا يمكن فهمها إلا من خلال النصوص الواردة في المصادر التي تتعلق أيضا بالنشأة.

فتطالعنا كتب المؤرخين [٤] أن البداية كانت مع الأدارسة، حيث وفدت على إدريس الثاني في عام ١٨٩هـ / ٨٠٤م بعض القبائل العربية من إفريقية وبلاد الأندلس، فرحب بهم، وجعلهم بطانته دون البربر واتخذ منهم وزيرا وقاضيا.

كما تذكر كتب المؤرخين أن يوسف بن تاشفين، حينما أسس مدينة مراكش بين أعوام ٤٥٤- ٤٥٩هـ/ ١٠٦٢- ١٠٦٦م، بني قصبة صغيرة لخزن أمواله وسلاحه [٥]، وكان أحد الأبواب بسور المدينة يسمى "باب المخزن"[٦]، كذلك حينما حاصرهم الموحدين عام ٥٤١هـ/ ١١٤٦م، "فنيت

---

(٣) انظر، Encyclopedia of Islam, Brill, 1991, 17. 711, p.133.

(٤) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، الرباط، ١٩٧٢، ص٢٩وكانت هذه القبائل من القبسية في نحو خمسمائة فارس من الأزد ومدلج وبني يحصب والصدف وغيرهم، فاستوزر عمير بن مصعب الأزدي، واستقضى عامر بن محمد بن سعد القيسي، ولم تزل الوفود تقدم عليه.

(٥) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص١٣٨.

(٦) تم بناء سور مدينة مراكش في خلافة علي بن يوسف عام ٥٢٦هـ/ ١١٣١م، وكان به باب المخزن إلى جانب الأبواب الأخرى، مثل الشريعة والدباغين، انظر، ابن أبي زرع، روض القرطاس، السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، العصر الإسلامي، جـ٢، بيروت ١٩٨١، ص٧٠٤.

مخازنهم "[٧]، وذُكر عبيد المخزن عند دخول الموحدين المدينة.[٨] واستيلاء عبد المؤمن بن علي على خزائن علي بن يوسف وذخائر لمتونه [٩].

وأصبح التعرف على المخزن بشكل أكثر وضوحا مع الموحدين[١٠]، حتى أنهم ومنذ البداية عملوا على نظام أتاح للدولة احتكار ثلثي المحاصيل الزراعية[١١]، وحددوا مصادر ملء المخازن من الأقوات والحبوب، وذلك لضمان أمنا غذائيا ودعامة مادية لتمويل الجيوش[١٢]، وإمداد الرعايا بالمؤن الغذائية في فترات الضيق والمجاعات.[١٣]

وتذكر المصادر أن عبد المؤمن بن علي بعد معركة سطيف عام ٥٤٨هـ/١١٥٣م اتبع سياسة ترحيل العرب إلى المغرب الأقصى.[١٤]، والتي استمرت فترة طويلة انتهت بقيام نظام (قبائل المخزن [١٥])، مع خلفه أبي يعقوب يوسف ٥٨٠- ٥٩٥هـ/ ١١٨٤- ١١٩٨م، الذي جلب بعض القبائل

---

(٧) السيد عبد العزيز سالم، ص٧٠٥.

(٨) مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، مراكش، ١٩٣٨، ص١١٤، وعبيد المخزن هم الذين يحرسون السلطان، انظر Dozy, Suppèlement, au dictionnaires arabe Leyden, 1881, 1, p369.

(٩) مجهول، الحلل الموشسية، ص١١٩.

(١٠) انظر، Ency of Islam, Brll, 1986, p.134

(١١) ابن أبي زرع، روض القرطاس، صفحات ١٩٨- ١٩٩.

(١٢) عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس، ق ٨٠٦هـ/ ١٢- ١٤م، بيروت ٢٠٠٨، ص٢٠٩.

(١٣) البياض، الكوارث، ص٢٠٣.

(١٤) بروفنسال، مجموعة رسائل موحدية الرباط ١٩٤١، رسالة رقم ٢١.

(١٥) هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ليبيا – تونس ١٩٨٠، ص ١١٣.

العربية، وكونوا جزءا من الجيش الموحدي[١٦]. كذلك على حد قول أحد الدارسين [١٧] أنه من خلال جهاز الدولة ونظامها نقف على نظام المخزن.

وشكلت الخزائن منذ البداية أهمية ملحوظة، فإنه في الليلة التي توفى فيها عبد المؤمن بن علي عام ٥٥٨هـ/ ١٣٦٢م، بويع أبا يعقوب يوسف، حاز المخازن والأموال. [١٨] وحط البقايا عن العمال وأمنهم من المخازن فيما تقيد عليهم من الدولة،[١٩] وكانت المواساة، هي غلة تفرق على عامة الأشياخ الكبار والصغار عند تحصيل الغلات من المخازن[٢٠]، ولم تكن الحاضرة هي المتحكمة فقط في المخازن، بل كانت كل مدينة لها مخازنها الخاصة بها[٢١]، وأصبحت أجهزة الدولة تمثل هذا المخزن، لذلك فلا غرو أن نجد بعض الوظائف والألقاب المرتبطة باسمه.

كما أننا نستطيع أن نتعرف على الهيكل الذي يتكون منه المخزن في العصر الموحدي، مما ذكره صاحب البيان[٢٢] في عهد أبي يعقوب يوسف، منهم صاحب الأعمال المخزنية، الذي كان يتمتع بسلطة كبيرة، فهو يراقب

---

(١٦) انظر، Ency of Islam, 1, p134.

(١٧) ابن صاحب الصلاة، كتاب المن بالإمامة، تحقيق عبد الهادي التازى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧، مقدمة المحقق، ص ٤١ وما بعدها.

(١٨) ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص ١٦٤.

(١٩) ابن عذاري، البيان المغرب في ذكر أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد بن تاويت، محمد زنيبر، عبد القادر زنامة دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٥، قسم الموحدين، ص٩٩.

(٢٠) العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق محمد عبد القادر خريسات، عصام مصطفى هزايمة، يوسف أحمد بن ياسين، الإمارات ٢٠٠١، ج٤، ص٩٧.

(٢١) كان هناك مخزن في بجاية ومكناسة وتازا وغيرها، انظر، ابن عذاري، البيان المغرب، ق م، صفحات ١٧٧، ٢٥٩.

(٢٢) ابن عذاري، البيان المغرب، ق.م، ص ٢٥٩.

إيراد الدولة ويشرف على الدخل والمنصرف، وله حق الإشراف على العمال ومحاسبتهم[٢٣]. ووصل عدد مرؤوسيه ثمانية عشر. عاملا أولهم مشرف فاس وخازنه على المال الذهبي، وخازنه على الطعام ومشرف مكناسة وعاملها وصاحب المدينة والمشرف على رباط تازا، وقاضي المعدن. وتذكر المصادر[٢٤] في أواخر عصرهم ناظر أشغال الخليفة ومن يشاركه في الأمور المخزنية من رجاله وخدامه، وكذا عبيد المخزن.[٢٥]

وتضيف هذه الإشارات بأن ولاية المخازن، لاسيما الطعام ومستودعات الحبوب الرسمية كان يقوم بالإشراف عليها عمال المدن وولاة الأقاليم مع إبقاء الإشراف العام للأمراء والخلفاء، وذلك من نسبة المخازن لأعلى سلطة في البلاد[٢٦]، ويتضح ذلك مما تورده المصادر[٢٧]، مثل "مخازن السلطان" وما ورد في رسالة العدل التي بعث بها الخليفة عبد المؤمن بن علي، ومنها "وإن من يسعى في نوع من أنواع الفساد وتمتد أيديهم إلى المخازن، هنالك ويعيثون فيها، فلا سبيل لكم أن تنفذوا منها قليلا أو كثيرا إلا بعد استئذاننا"[٢٨].

---

(٢٣) عبد الله علام، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١، ص٢٦٤.

(٢٤) ابن عذاري، البيان المغرب، ق. م، ص٤١٢.

(٢٥) حينما حاول المرتضي دخول مراكش عام ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م صار حتى وقف بباب البنود من قصبتها، فغلقت الأبواب في وجهه، ووقف عبيد المخزن يقاتلونه، ثم بويع أبا دبوس آخر ملوك الموحدين، انظر، ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص٢٦٠.

(٢٦) البياض، الكوارث، ص٢٠٣.

(٢٧) ابن عذاري، البيان المغرب، ق. م، ص٢٥٩؛ وينكر العمري أن مخزن السلطان كان قريبا من القصر السلطاني في مراكش، المسالك، ج٤، ص١٢٤.

(٢٨) ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، بيروت ١٩٩٠، صفحات. ١٩٨- ١٩٩.

ومن المفيد أن نشير إلى أن هؤلاء الموظفين كانوا يقيمون مع الخليفة في قصره، لاسيما في أواخر الدولة، بمعنى أن أجهزة المخزن كانت تشغل جزءًا من القصر الموحدي[٢٩]، لذا كان الخليفة يتفقد المخازن وينزل العقوبات بالمتهاونين، فهناك إشارة إلى ما قام به الخليفة أبو يعقوب يوسف عام ٥٧٨هـ/ ١١٨٣م، وهو عام شدة، فلما فتحوا المخازن ثبت تعرضها للنهب من العمال، برغم ما كان يخرج لهم منها ما يؤمنهم فبالغ الخليفة في معاقبتهم وأودعهم السجن واستصفى أموالهم وأملاكهم.[٣٠]

ووجد المخزن بالدول التي خضعت لدولة الموحدين، فقام عبد المؤمن ابن علي عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م، بتولية أبي حفص محمد علي أعمال تونس المخزنية[٣١]. وبعد الموحدين نسمع في الدولة الحفصية عن الخطط المخزنية عام ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م وأن المخزن في تونس كان يجبى في عام واحد ١٠,٠٠٠ دينار[٣٢] أما بنو عبد الواد، فبعد تولية أبي سعيد عثمان عام ٧١٠هـ/ ١٣١٠م، حاز القصر وبيوت الأموال والمخازن[٣٣]. واستمر تواجد المخزن مع الدولة المرينية.

لذا لنا أن نقرر أن بداية وجود المخزن كانت مع الأدارسة ثم استمر مع المرابطين وتأصل مع الموحدين ومع من جاء بعدهم.

وبناءًا على ما تقدم نستطيع أن نقف على دلالة كلمة "المخزن" في بلاد المغرب، الذي فسر من خلال المعنى بأنه مختص بالنواحي المالية، كما تبين لنا

---

(٢٩) ابن عذاري، البيان المغرب، ق. م، ص٤١٢.
(٣٠) ابن عذاري، البيان المغرب، ق.م، ص١٥٨.
(٣١) الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدين والحفصية، تونس ١٩٦٦، ص١٣.
(٣٢) الزركشي، تاريخ الدولتين، صفحات ٣٦، ١١٨، ١٥٠.
(٣٣) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص٣٩٦.

عند الحديث عن النشأة أنه ارتبط بالمخازن، كما يفيد بسيطرة الدولة. لذا أشار أحد الدارسين[٣٤] إلى أن كلمة مخزن الواردة في الرسائل الموحدية لا يتضح أنها تعني مصطلح الحكومة، ويضيف في التعليق على إحدى الرسائل [٣٥]، أن هذه الكلمة لازال مدلولها هو بيت المال.

لكن إذا دققنا النظر فيما ورد في هذه الرسائل، نجد أن الكلمة وردت أحيانا باسم الحكومة وأحيانا أخرى تفيد بمعنى المخازن، ومنها: "ثياب المخزن المعمور" [٣٦] و "أنه للمخزن جميع ما به "، كذلك تكررت هذه العبارة في تقاديم الولاة، وهي "وأكدنا عليه أن تعطي الحقوق المترتبة للمخزن، أو "وأكدنا عليه في انقضاء كل حق يجب للمخزن" [٣٧]، وغيرها. وعندما تفيد بمعنى المخازن، نقرأ عبارات، منها أوامر أصدرها عبد المؤمن ابن علي في إحدى رسائله إلى عماله وولاته بالحرص على المخازن، كما ترد في رسالة أخرى عبارة "الاحتياط على المخازن" [٣٨]، وأحيانا تجمع العبارة بين الاثنين، "والنظر في أعمالها المخزنية ومرتفعاتها،وأكدنا عليه في اقتضاء كل حق يجب للمخزن" [٣٩].

لذا اعتمادا على ما أسلفناه، إضافة إلى ما ذكره المؤرخون المحدثون [٤٠]،

---

(٣٤) أحمد عزاوي، رسائل موحدية مجموعة جديدة، جـ٢، القنيطرة ١٩٩٥، ص٢٤٢ هامش ١٢٢.

(٣٥) رسائل موحدية. جـ١، الرسالة، هامش ١.

(٣٦) رسائل موحدية جـ١، الرسالة العاشرة.

(٣٧) رسائل موحدية، جـ١، تقديم رقم ١٤، ١٥، ٢٨.

(٣٨) رسائل موحدية، جـ١، الرسالة السادسة، الرسالة ٨ ل.

(٣٩) تقديم رقم ١٨.

(٤٠) هوبكنر، النظم الإسلامية، ص ٣٨ هامش ١٠؛ محمود إسماعيل، الأدارسة – حقائق جديدة – ١٧٢ – ٣٧٥هـ، القاهرة ١٩٩١، ص ١٠.

بأن كلمة مخزن "تستعمل بمدلولها المغربي لتعني حكومة متحالفة مع جماعات معينة تقوم بمساعدة الحكومة عسكريا أو بمعنى وجود حاكم قوي يستشير مجلسا من الفقهاء والعلماء وشيوخ القبائل ويأتمر بأمره جهاز تنفيذ إداري ومالي وقضائي وعسكري.

فضلا عما ورد في المصادر يبين مدى تحكم الدولة ومركزيتها الشديدة اعتمادا على المخزن، وإن كان ما أوردناه يفيد بتواجده ويعبر عن واقع متعارف عليه وكيان قائم؛ فإن هذا التواجد كان على المستوى الشعبي، وجرى العرف في المغرب أن المخزن يساوي السلطة الحاكمة، وهذا ما سوف تؤكده النوازل أيضا، لكن لم يطبق على الدولة اسم المخزن إلا في مطلع العصر الحديث مع الأشراف السعديين، بعد اتصالات المغاربة بغيرهم من الدول القريبة، فكانوا يكاتبوهم باسم دولة المخزن.(٤١)

ولمحاولة التعرف على النوازل التي بين أيدينا، نجد أنها تحتوي على عشرين نازلة غالبيتها ترجع إلى العصر المريني الذي يحتل منها ثلاثة عشرة نازلة، ولعل ذلك يعكس استقرار المخزن ومشاكله مع الرعية، فكان لابد من إيجاد حلول لها، وهناك نازلتين للدولة الحفصية في المغرب الأدنى ونازلتان ارتبطتا ببنى عبد الواد بالمغرب الأوسط، وثلاث نوازل غير معلومة الزمان والمكان، كما لم تقدم بفقيه.

أما بالنسبة للمكان، أو بمعنى أدق المدن، فمدينة فاس تستأثر باثنتي عشرة نازلة؛ لأنها كانت عاصمة المرينيين، وكان احتكاك الرعية مع المخزن بصورة أكبر.

ومن حيث الموضوعات، فبالرغم من أننا أمام عشرين نازلة فقط؛ فإننا

---

(٤١) الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٨٦، ص٤٢١.

نستطيع أن نخرج بجزئيات مختلفة، لاسيما أن النازلة الواحدة تشتمل على معلومات إضافية أحيانا بجانب الموضوع الأساس، سواء تعلقت بالموضوع أو كانت خارجه عنه. ويأتي العاملون في المخزن أو الهيكل الوظيفي له في المقدمة، فنقف على ثماني نوازل، تليها الضرائب أو كما يعبر عنها ب"الوظائف المخزنية"، التي تصل إلى ست نوازل. أما الأرض، فهناك ست نوازل سواء فيما يتعلق بالشراء أو التبادل أو البناء على أرض المخزن، وكذا تحبيسات المخزن أربع نوازل، ويتضح من ذلك زيادة عدد النوازل عما ذكرناه.

ومن الوظائف المهمة التي توردها النوازل، خصوصا في العصر المريني، وظيفة صاحب السلطان(٤٢)، الذي تذكره النازلة، بأنه النائب عنه والوكيل والمفوض إليه في جميع الأمور، وربما كان هناك أكثر من شخص يقوم على ما جرت به العادة التي لم توضح في النازلة، وإن كان مسئولا عن البيع والشراء في نازلة أخرى(٤٣)، أو هي أحد مهامه.

كما تطالعنا النوازل عن ولاة وعمال المخزن والناظر في أشغاله، وصاحب أشغال المخزن(٤٤). وعمال البلد في الأشغال المخزنية أيضا وجباة المخازن وأمناء الأسواق الذين يجبون المخازن أيضا(٤٥)، ولعلهم منهم أيضا؛ لأنه يتضح أن عمل هؤلاء هو تحصيل ما يرد إلى المخازن من الزرع وغيره، كما كان هؤلاء الأمناء يضبطون المخازن ويتولون تقسيط الضرائب الموظفة على الناس ومطالبتهم بها(٤٦).

---

(٤٢) الونشريسي، المعيار المعرب، جـ٦، ٢٠٥.

(٤٣) الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي ١٩٨١، جـ٦، ص ٢٠٥.

(٤٤) الونشريسي، المعيار،جـ١٠، ص ١٣٤، جـ٧، ص ١٧٦.

(٤٥) الونشريسي، المعيار، جـ ١٢، ص ٦٥.

(٤٦) الونشريسي، المعيار، ج ١٢، ص٦٣- ٦٥.

أما الجلاسون، وهم الذين إذا نزل التاجر عند أحدهم تولى ضبط ما طلب ونظر فيها وظف عليه من المخزن[٤٧]، وهناك من يجلس على الأبواب لضبط المخازن، وأظنهم معاونين لأمناء الأسواق المعنيين بجباية المخازن.[٤٨]

وتذكر النوازل الحفاظ وهم الجند الذين يطلق عليهم وعلى غيرهم اسم "المخزنيون"[٤٩]، أو تأتي العبارة جامعة فتطلق عليهم "المشتغلون بخدمة المخزن"[٥٠]، هذا هو الهيكل الوظيفي الذي توضحه النوازل، وإن كانت تشير أيضا إلى أولاد الفاسيين الغالب عليهم الجلوس على الأبواب، وربما كان بعضهم مشاء في المغرم الذي على الديار، أو التجار الذين يعملون وكلاء للمخزنيين؛ لأن من يعمل مع المخزن سواء خازنا أم قابضا فهو منهم.[٥١]

ويتضح من ذلك وغيره أنه كان للمخزن أعوان سواء من أولاد الفاسيين كما ذكرنا، أو الموثقين، والدلالين أو التجار الذين يدعون أنهم وكلاء لهم. والجلاسون الذين إذا نزل التاجر عندهم تولى ما يوظف عليه من المخزن، وأخذ منها سلعا يبيعها ويدفع ثمنها للوالي، ومنهم من كان له راتبا يقطعه من مخزن السلع التي يأخذها من التجار النازلين على يده[٥٢]، وبذلك يحتال على المخزن، وهذا ما يجعلنا لا نقطع بانتماء بعضهم إلى الهيكل الوظيفي للمخزن مع كونهم مساعدين أيضا، خصوصا أن النازلة تفيد بأنهم يتعاقدون

(٤٧) الونشريسي، المعيار، ج١٢، ص٦٣.
(٤٨) الونشريسي، المعيار، ج٦، ص١١٧.
(٤٩) الونشريسي، المعيار، ج١٢، ص٦٤.
(٥٠) الونشريسي، المعيار، ج٧، ص١٧٥.
(٥١) الونشريسي، المعيار، ج١٢، ص٥٨.
(٥٢) الونشريسي، المعيار، ج١٢، ص٦٤.

مع المخزن ويستأجرون الأماكن التي يجلسون فيها، كما نتبين سوء هذه العقود، وأنهم يشتركون مع الدلالين في هذا العمل مع أخذهم الراتب.(٥٣)

أما ما ذكر بخصوص الضرائب، فيتضح من النوازل أنها كانت ثقيلة، حتى أن شدتها جعلت رجلا يملك موضعا لم يذكر إن كان أرضا أم غيره، سكت ولم يخبر بامتلاكه إياه، إلا بعد فترة طويلة من أجل "وظيف مخزني"، كما جاء في النازلة(٥٤)، "ولكثرة موالاتها وملازمتها"، وتشير هذه النازلة أيضا إلى أنه منذ أن ظهر السعيد بالمغرب قلل الضرائب على الأراضي وجعلها مرتين أو ثلاثة، وسئل الرجل: "أي عذر يمنعك من القيام في الأيام التي لم يكن يطلب مغارمها"(٥٥).

وهذا يؤكد ما جاء في المصادر(٥٦)، من أن السلطان أبا سعيد عثمان المريني حين تولى عام ٧١٠هـ/ ١٣١٠م، منع المظالم عن الناس وحط المغارم، ورفع عن أهل فاس ما كان يلزم رباعهم من الوظائف المخزنية في كل سنة.

ونلمح في النوازل أحيانا عبارة "أنه اشترى الأرض على الحرية من الوظائف"(٥٧)، وهذا معناه أن بعض المواضع أعفيت من الضرائب، كما كان يقرر على من يستأجر حوانيت المخزن في العصر المريني أن يدفع لمؤذني المسجد مالا، ويحتم عليه الالتزام أو الإخلاء.(٥٨)

كذلك كان لعمال البلد في الأشغال المخزنية، وهي المتعلقة بالمال

(٥٣) الونشريسي، المعيار، ج١٢، ص٦٤.
(٥٤) الونشريسي، المعيار، ج٥، ص٢٦٩.
(٥٥) الونشريسي، المعيار، ج٥، ص٢٦٩.
(٥٦) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص٣٩٧.
(٥٧) الونشريسي، المعيار، ج٥، ص٢٦٥.
(٥٨) الونشريسي، المعيار، ج٧، ص٤٢.

وجبايته سلطة في إجبار بعض العاملين في الدولة على القيام بأعمال خارجة عن اختصاصهم، فتذكر إحدى النوازل[٥٩]، إجبار الناظر على حبس السور في بناء وإصلاح السجن من مال الحبس وتضيف النوازل[٦٠] أيضا الضرائب الخاصة بتجار البز بأنها ثقيلة في مسألة الحاكة والتجار بمدينة سلا.

وارتباطا بهؤلاء المخزنيين وما يقوموا به من أعمال، نرى رأي الرعية فيهم فيما قدموه من نوازل، تسأل عما يأخذه المرتشون ومنهم من يجالس المخزنيين[٦١]، أو من يعمل بالمخزن ويجمعون أموال الدلالة مكرهين أو غير مكرهين وما يأخذوه لا يكفيهم.[٦٢]

كذلك جاءت الأسئلة حول ممتلكات وتحبيسات ووصايا المخزنيين والأموال التي تركوها للورثة[٦٣]، لاسيما أن الجبايات المخزنية وصفت بأنها محرمة.[٦٤]

وهذا يبين رأي الرعية في العاملين في المخزن بوضوح، فضلا عن ذلك، فإنهم يصفونهم في النوازل بأنهم "مستغرقي الذمة"[٦٥] وهذا الاصطلاح يفيد بأنهم يحصلون على المال الحرام، أو أنهم ليسوا من أهل الأمانة[٦٦]. كما جاءت النوازل[٦٧] لتسأل عن أصناف مستغرقي الذمة، أو من تذكر بعضا منهم

(٥٩) الونشريسي، المعيار، ج٧، ص١٢٢.
(٦٠) الونشريس، المعيار، ج٥، ص٢٩٧.
(٦١) الونشريسي، المعيار، ج١٢، ص٥٨.
(٦٢) الونشريشي، المعيار، جـ١٢، ص ٥٨.
(٦٣) الونشريسي، المعيار، ج٦، ص١٣٨.
(٦٤) الونشريسي، المعيار، ج٦، ص١٣٨. ج١٢، صفحات ٦٣- ٦٥.
(٦٥) الونشريسي، المعيار، ج٢، ص١١٧، ج٦، ص١٣٧.
(٦٦) الونشريسي، المعيار، ج١٠، ص١٢١، ج١٢، ص١١٧، ج٦ ص١٣٧
(٦٧) الونشريسي، المعيار، ج١٢، صفحات ٦٣- ٦٥.

وتلحقهم بالعاملين في المخزن[٦٨]. ولم يكتف بالسؤال عن المخزنيين، لكن عن وارث مستغرق الذمة[٦٩]! سواء كان عاملا أو واليا.

ومن اللافت للنظر أن أجوبة الفقهاء جاءت مؤكدة لاستغراق ذمة المخزنيين، وذكرت أن من تولى جباية ظلم مختارا تستغرق ذمته.[٧٠] كما تعرضت إجابات الفقهاء أيضا إلى تصنيف مستغرقي الذمة وذكرت ستة منهم كانوا من العاملين في المخزن[٧١] من بين الهيكل الوظيفي للمخزن الذي ذكرناه سلفا.

وتتضح علاقة الرعية بالمخزن من خلال شراء الأرض[٧٢] أو تأجير الحوانيت كما بينا أو البناء على أرض المخزن فيذكر المؤرخون أنه كانت هناك أراضي ملك للمخزن [٧٣]. ونقف على وضعية هذه الأرض لو امتلكت عن طريق الخطأ، والسبب أن أحد السلاطين قد أعطى رجلا قرية في أرض ثم باع منها الرجل ما باع وبعد وقت اكتشف أنها من أرض المخزن[٧٤]، فكان لابد من مشاركة المخزن لمن بني دارا أو حانوتا عليها، أو كانت له جنة، وهذا الأمر الذي أصدره الوالي وأيده الفقهاء[٧٥]، وأضافوا "أنه ليس لأحد من أن

(٦٨) الونشريسي، المعيار، ج٧، ص١٧٥.

(٦٩) الونشريسي، المعيار، ج٦، ص١٣٧.

(٧٠) الونشريسي، المعيار، ج٦، ص١٣٧، كما يصفها دوزي قريبا من هذا المعنى، انظر، Supp, 1, p 369.

(٧١) الونشريسي، المعيار، ج١٢، صفحات ٦٣- ٦٥.

(٧٢) الونشريسي، المعيار، ج١٠، ص١٣٤.

(٧٣) الونشريسي، ج٧، س ٤٢، ج٦، ص ٢٠٤، كان موضع المدينة المسماه الآن بالمهدبة ورباط الفتح برج للسكنى وما حواليه أرض متملك للمخزن، انظر، ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص ٣٥٧.

(٧٤) الونشريسي، المعيار، ج٥، ص٤٣.

(٧٥) الونشريسي، ج ٥، ص ٤٣.

يعترض من المشترين، وإن كانت هذه الغلة بهذه الجنات لأصحابها"[٧٦]، وكان يتم شراء الأرض من طريق الناظر في أشغال المخزن.[٧٧]

أما البناء على أرض المخزن، فالرعية كانوا لا يملكون الأرض التي يبنون عليها، لكن يملكون البناء فقط، ومن حقهم أن يبيعوا البناء وكذلك الأنقاض دون الأرض.[٧٨] وكان من عادة السلاطين في العصر المريني، أن كل من له بناء على قاعة المخزن يبقى كما هو عليه ولا ينتزعوه ولا يقلع بنيانه، والباني على أرض المخزن على وجه الاستئجار.[٧٩]

وتشير نازلة أخرى إلى بيع القاعة مع الجزاء الذي يجوز عليها، وعلى ما يتضح أن الجزاء هو الاستئجار مقابل البناء على أرض المخزن، وأنهم يعقدونه مع المخزن لمدة عشر سنوات، وربما لا يفرغون من البناء في هذه المدة أو جميعها[٨٠]، وكان يطلق على هذه القاعة المبنية على أرض الدولة "قاعة الجزاء"[٨١]. وكانت هذه القاعات تستخدم كمسكن كما يتضح من النوازل.[٨٢] وعلى ما يبدو أن هذا الجزاء كان يرتبط بالمنشآت المملوكة أو المباعة أو حتى المحبوسة[٨٣]، وأنه كان يدفع للرعية كما يدفع للدولة، ولعله يقابل استغلال الأرض للبناء عليها.[٨٤]

---

(٧٦) الونشريسي، جـ٥، ص ٤٣.
(٧٧) الونشريسي، جـ ١٠، ص١٣٤.
(٧٨) الونشريسي، المعيار، جـ٦، ص٢٠٩، ص٣٢٨.
(٧٩) الونشريسي، المعيار، جـ٦، ص٢٠٧.
(٨٠) الونشريسي، المعيار، جـ٦، ص٤٦٤.
(٨١) الونشريسي، المعيار، جـ٦، ص٢٠٤، الجزنائي، جنى زهرة الآسى في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط ١٩٩١، ص ٢٦، هامش ٦٥.
(٨٢) الونشريسي، المعيار، جـ٦، ص ٢٠٥.
(٨٣) الونشريسي، المعيار، جـ٧، ص ٢٢٨.
(٨٤) الونشريسي، المعيار، جـ٦، ص ٢٠٩.

ونخلص مما سبق إلى أن نوازل المخزن في معيار الونشريسي قد بينت الآتي:

- استقرار تواجد المخزن في بلاد المغرب.
- أن السلطان الممثل الأول للمخزن.
- المخزن يمثله عدة أجهزة يغلب عليها الطابع المالي على وجه الخصوص.
- أن الولاة والعمال وغيرهم كانوا خاضعين لسيطرة المخزن وهم ضمن هذه السلطة.
- المركزية التي يمثلها المخزن.
- ثراء العاملين في المخزن.
- العلاقة الجدلية بين الرعية وأجهزة المخزن المؤكدة لشدة الضرائب.
- المال الحرام المتحصل من العمل في المخزن.
- الحفاظ على حقوق الدولة ووجود هامش لاحترام الملكية الفردية
- اختلاف آراء الفقهاء في نازلة واحدة.
- قوة العرف والعادة في نوازل المخزن في بلاد المغرب.